جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون الخاص

الاستثناءات المقرَّرة على حق عدول المستهلك

(دراسة مقارنة)

رسالة تقدَّمت بها الطالبة

زهراء محمد رسن حافظ

إلى

مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون الخاص

بإشراف

أ.د. علي فوزي ابراهيم الموسوي

أستاذ القانون الخاص

١٤٤٤ هـ ٢٠٢٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة المائدة: الآية (١)

الإهـــــــــــداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى :

- معلم البشرية ومنبع العلم ومؤدي الأمانة نبينا وسيدنا محمد (صلى الله عليه واله وسلم) .
- من علمني العطاء من غير انتظار ودفعني إلى العلم وبه ازددت فخراً (والدي العزيز) .
- من في دعائها سِرَّ نجاحي وفي حنانها بلسم جراحي (والدتي الغالية) .
- من تشاركنا الرحم (إخواني وأخواتي) الأعزاء .

راجيةً الله أن يمد بأعمارهم، ليروا ثمرة جهدهم.

الباحثة

شكر وتقدير

تعجز الكلمات عن وصف شكري وتقديري واحترامي لأستاذي الفاضل الاستاذ الدكتور

(علي فوزي ابراهيم الموسوي)

الذي يسَّر لي الطريق لإكمال هذا البحث بتوجيهاته السديدة وملحوظاته القيمة، فلا يسعني الا ان أتقدم له بجزيل الشكر وعظيم الامتنان على مابذله معي من جهد لا يبلغه الوصف ولا يجزيه الشكر داعياً الباري عز وجل ان يحفظه ويبلغه آماله.

ويروق لي أنْ اتقدم بشكري وتقديري لمجلس معهد العلمين للدراسات العليا ممثلاً بعميده ومعاونيه واساتذته وموظفيه الذين مدوا لي يد العون على طول الطريق.

واتوجه بالشكر والامتنان الى كل من عهد إليه مهمة ومراجعة هذه الرسالة لغوياً وعلمياً الى أنْ وصلت بالشكل الَّتي هي عليه الان.

الباحثة

المستخلص

يعد حق المستهلك في العدول إحدى الآليات القانونية الحديثة، التي أوجدتها التشريعات لحماية الطرف الضعيف في العلاقة العقدية، إذ يمكن للمستهلك العدول عن العقد الذي أبرمه ،دون إبداء أسباب العدول عن العقد، ودون الحاجة إلى موافقة الطرف الآخر، مخالفاً بذلك أحد المبادئ التقليدية الثابتة، وهو مبدأ القوة الملزمة للعقد، إذ منحت التشريعات المقارنة الحق في العدول التي يجوز المستهلك العدول عنها وهي عدة أنواع من العقود منها عقود التأمين، وعقود القرض، وعقود الائتمان، وعقود البيوع خارج المحلات التجارية وكافة العقود المبرمة عن بعد، إلا أن هناك عقوداً مستثناة وتخرج عن نطاق حق العدول وهي متعددة نظراً لطبيعتها.

أن حق العدول من الحقوق المؤقتة يجب ان يمارس خلال فترة محددة، ويرجع ذلك الى ما يترتب على العدول من مساس بمبدأ استقرار التعامل وما يؤدي اليه من انشاء العقد المقترن به العدول من شك وريبة وعدم تيقن من بقائه ونفاذة، لذلك وجب ان لا تطول فترة الشك هذه، من هنا كانت القاعدة العامة من حق العدول انه مؤقت لمدة قصيرة وليست طويلة إما عن قدر هذه المدة اي مدة الحق العدول او المدة التي يتعين على المستهلك ان يمارس خلالها العدول، فهناك العديد من الاعتبارات التي تحكم تحديدها، بعض هذه الاعتبارات بتناقض مع بعضها الآخر، فإذا كان من صالح من تقرر له الحق العدول ان تمتد مدته الى اطول فترة ممكنة حتى يتمكن خلالها من تدبير امره والبت في التعاقد بناءً على دراسة متمهلة وتفكير عميق وراي مستنير، فعلى العكس من ذلك يكون من مصلحة الطرف الآخر ان تقل هذه الفترة الى اقل حد ممكن، حتى تقل فترة الشك وعدم الاستقرار القانوني لموقفه ولأمر التعاقد بل يحدث احياناً ان يكون من صالح غريمه (المتعاقد الاول) الذي تقرر له الحق العدول، الا تطول هذه الفترة ايضاً ، ويحدث ذلك اذا كانت مدة العدول المقررة آمرة واجبة الاتباع ولا يجوز التنازل عنها، بينما هو في عجلة من امره ، وفي حاجةً ملحةً سريعة للتعاقد.

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
المقدمة	1
الفصل الأول **مفهوم حق العدول في عقود الاستهلاك**	5
المبحث الأول :- ماهية حق العدول في عقود الاستهلاك	6
المطلب الأول :- تعريف وخصائص حق العدول المستهلك	6
الفرع الأول :- تعريف حق العدول في عقود الاستهلاك	7
الفرع الثاني :- خصائص حق عدول في عقود المستهلك	14
المطلب الثاني :- شروط وصور حق عدول المستهلك	17
الفرع الاول :- شروط حق العدول في عقود الاستهلاك	17
الفرع الثاني :- صور حق العدول في عقود الاستهلاك	19
المبحث الثاني :- نطاق حق عدول المستهلك وطبيعته القانونية وتمييزه عن غيرة من النظم المتشابهة	22
المطلب الاول :- نطاق تطبيق حق العدول في عقود الاستهلاك	23
الفرع الاول :- نطاق تطبيق حق العدول من حيث الاشخاص	23
الفرع الثاني :- نطاق تطبيق حق العدول من حيث الزمان	31
الفرع الثالث :- نطاق تطبيق حق العدول من حيث مضمون العقود	38
المطلب الثاني : الطبيعة القانونية لحق عدول في عقود الاستهلاك	41
الفرع الاول : عدول المستهلك عن التعاقد حق	41
الفرع الثاني : عدول المستهلك عن التعاقد رخصة	43
الفرع الثالث : عدول المستهلك عن التعاقد مكنه قانونية	45
المطلب الثالث : تمييز حق العدول عن غيره من النظم المشابهة	47
الفرع الاول : حق العدول وخيار الرؤية	47
الفرع الثاني : حق العدول وخيار الشرط	49
الفرع الثالث :_حق العدول والبيع بشرط العربون	51
الفرع الرابع : حق العدول والفسخ	53
الفرع الخامس : حق العدول والانهاء العقد بالإرادة المنفردة	57
الفصل الثاني **العقود المستثناة من حق عدول المستهلك**	59
المبحث الأول :عقود توريد السلع الاستهلاكية	60

المطلب الأول : عقود استهلاك متغيرة الاسعار وحسب طلب المستهلك	**60**
الفرع الاول : عقود استهلاك حسب طلب المستهلك ومطابقه-	**61**
الفرع الثاني : عقود استهلاك متغيرة الاسعار	**66**
المطلب الثاني : عقود استهلاك بالمزاد العلني وعقود استهلاك قابلة التسجيل	**71**
الفرع الاول : عقود استهلاك بالمزاد العلني	**71**
الفرع الثاني : عقود استهلاك قابلة للتسجيل	**80**
المبحث الثاني : عقود توريد الخدمات	**87**
المطلب الأول : عقود توريد الخدمات قبل انتهاء المدة وعقود الصيانة	**88**
الفرع الاول : عقود توريد الخدمة قبل انتهاء مدتها	**88**
الفرع الثاني : عقود الصيانة والاصلاحات	**95**
المطلب الثاني : عقود الرهان والمحتوى الرقمي	**100**
الفرع الاول : عقود الرهان واليانصيب المُصرح بها	**101**
الفرع الثاني : عقود المحتوى الرقمي	**107**
الخاتمة	**114**
المصادر	**118**